رئيس لجنة الاعمار في ميسان المهندس موحان ماهي في حديث لـ ( ) :

حولنا ٥١ مليار دينار من تخصيصات العام الماضي إلى ٢٠٠٨ لإكمال المشاريع المتأخرة

متفائلا برغم هموم العمل وتحدياته ، استقبلنا بابتسامته الجنوبية المحببة ليستعرض معنا ملفات مشاريع الأعمار والتنمية في المحافظة ، انه المهندس موحان ما هي رئيس لجنة الأعمار والتنمية في مجلس محافظة ميسان الذي استضافنا في مكتبه الصغير داخل بناية المجلس فكان هذا الحوار:

حاوره/ رعد شاكر

❖بدءا نحب أن تعّرف القارئ عن ماهية عمل لجنة الأعمار والتنمية وسياقات عملها؟

– عمل اللجنة ليس تنفيذ المشاريع أو الأشراف عليها وإنما يتركز في رسم وتوجيه السياسة العامة للأعمال واللجنة تشارك بشكل فاعل في وضع الخطط السنوية للمشاريع كذلك وضع الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى ومن ضمن عمل اللجنة تعزيز التمويل المركزي المقدم من قبل الدولة والبحث عن مصادر جديدة للتمويل والسعي لزيادة تخصيصات الدول المانحة والهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية وغيرها من مصادر التمويل.

❖ ما هي الأسس التي تعتمدها اللجنة في وضع سياسات التنمية والأعمار؟

– نسعى لوضع سياسات تنموية فاعلة ومستندة إلى قاعدة بيانات مستمدة من ميدان الواقع ولدينا تعاون وثيق مع مركز معلومات ميسان التابع للمحافظة والذي يزودنا باستمرار بكل البيانات التفصيلية اللازمة لرسم سياسة واضحة فيما يخص مشاريع الأعمار والتنمية لكافة القطاعات. كما أننا لا نستغني عن الآراء والمقترحات التي يبديها رجال الاقتصاد والأعمال والأكاديميين من ابناء المحافظة. وعلى ضوء كل ذلك وضعنا إستراتيجية عمل لثلاث سنوات كما نواصل العمل لبلورة وإنضاج رؤية جديدة للسنوات القليلة المقبلة.

❖ هل لك أن تجمل لنا أهم مشاريع التنمية والخدمات لعام ٢٠٠٧ وما تحقق منها لغاية الآن؟

– اتخذت لجنة الأعمار سياسة تركيز العمل لإرساء مرتكزات البناء الصحيح فكانت مشاريع البنى التحتية التي تفتقر لها المحافظة بشكل كبير تأخذ الجانب الأعظم من مجمل فعاليات الأعمار والتنمية ففي قطاع المجاري مثلا هنالك ٦٧ مشروعا بقيمة أجمالية بلغت ١٩٠ مليار دينار حيث تم أنجاز ٢٢ مشروعا بالكامل و١٢ مشروعاً بلغت نسبة الإنجاز فيها أكثر من ٥٠ ٪ والباقي بنسبة إنجاز أقل مع تلكؤ العمل في ٣ مشاريع فقط وهي نسبة معقولة ولكننا نعمل على تذليل المعوقات لإنجازها خلال هذه السنة.

❖المواطن صبر كثيرا ويريد أن يعرف أسباب تأخر أو تلكؤ العمل في هذا القطاع المهم فهل لك أن تؤشر الأسباب الحقيقية؟

– نحن نتفهم ونقدر صبر المواطن الذي تحمل كثيرا بسبب الحفريات التي طالت معظم مناطق المدينة وشوارعها ونعطيه الحق ولكننا نأمل منه أن يتحمل قليلا. موسماً أو موسمين على الأكثر وسيتلمس نتائج العمل الذي سيكتمل مرة واحدة بدل تركيز العمل في منطقة بعينها ثم الانتقال بعدها إلى منطقة أخرى كما يقترح بعض الناس

الذين نعذرهم كونهم لا يعرفون متطلبات وتفاصيل مثل هذه الأعمال.

أما بخصوص أسباب التأخير والتلكؤ في بعض مشاريع قطاع المجاري فهنالك جملة أسباب منها قلة خبرة المقاولين المنفذين علما أن العطاءات رست على شركات متخصصة ومعروفة ولكنها باعت المقاولات بالباطن إلى مقاولين أدنى وهؤلاء بدورهم باعوها لآخرين إلى أن وصلت إلى من لا يمتلك الخبرة والآليات اللازمة لتنفيذ العمل. إضافة إلى الأسباب الأخرى كوجود تقاطعات في المشاريع فقد يصادف المنفذ وجود مشروع ماء قديم سيء التنفيذ ويحتاج عندئذ لإصلاح القديم قبل الشروع بالجديد وفي أحيان أخرى تكون الكشوفات الأولية غير دقيقة ويتطلب الأمر تقديم كشوفات أضافية تكون مبالغها بعض الأحيان أكبر من مبالغ الكشف الرئيس مما يسبب تأخيرا في الحصول على الموافقات اللازمة وبالتالي تأخر العمل.

❖بالنسبة لموضوع بيع المقاولة بالباطن أليس هناك شروط في المناقصات المطروحة لإلزام من يرسو عليه العطاء بتنفيذ العمل وفق المواصفات المحددة وأن تقوم الشركة ذاتها بالعمل؟

– نحن نتعامل في هذا الموضوع بالوثائق المقدمة من قبل شركات المقاولات وحين نرصد هكذا مخالفات تقدم تلك الشركات وثائق وأوراق تثبت أن من يقوم بالعمل الفعلي في المشروع هو جزء من الشركة الأم وهي حيل قانونية ولكننا نعرف ذلك وسنعمل على التصدي لهذا الأمر في المشاريع المقبلة ونلزم الشركات بتنفيذ العمل بنفسها وتحميلها الجزاءات القانونية المترتبة في حال إخلالها بالضوابط والشروط.

واسترسل رئيس لجنة الأعمار قائلا:

أما في قطاع الكهرباء فكان مجموع المشاريع ٤٠ مشروعا وبكلفة ٣٠ مليار دينار أنجز منها ٢٤ مشروعا بالكامل فيما بلغت نسبة الانجاز في ٣ مشاريع بحدود ٥٠ ٪ والمشاريع المتبقية ٢٣ مشروعا يجري العمل بها ضمن المدة القانونية. وفي قطاع التربية تم إكمال ١٦٧ مدرسة بكلفة ٣٢ مليار دينار. وفي قطاع الطرق والجسور تم تنفيذ ٨٧ مشروعا بضمنها الطرق الريفية وبكلفة أجمالية ٣٩ مليار دينار وفي قطاع الإسكان لدينا مشروعان لمجمعات العمارات السكنية يتضمن كل مشروع ٥١٠ شقق المشروع الأول ما زال قيد التنفيذ ووصل العمل فيه إلى مرحلة جيدة أما الثاني فسيتم أطلاق التخصيصات المالية له قريبا بعد تعديل الأسعار.

هذا بعض ما تم إنجازه بالنسبة لعام ٢٠٠٧,

❖ هل أسهمت هذه المشاريع في حل مشكلة البطالة التي يعاني منها الكثيرون؟

– البطالة كما تعرفون مشكلة قديمة وأسبابها عديدة ومتراكمة وبالتأكيد إن هذه المشاريع استقطبت عمالة واسعة فهناك بحدود ٦٠٠ مشروع في المحافظة وأحيانا نبحث عن مهندسين مدنيين فلا نجدهم. ومشاريع السنة الجديدة بالتأكيد ستمتص جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل.

❖ في موضوع الاستثمارات ما هي نشاطاتكم؟

– استقطاب الاستثمارات من ضمن المهام الأساسية للجنة الأعمار والتنمية وقد عملنا منذ البداية لتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال لتنمية المحافظة تشكلت هيئة للاستثمار تضم ٧ أفراد مرتبطة إداريا بالمحافظة أما تخصيصاتها المالية فمن الحكومة المركزية. وهنالك اتصالات مع عدد من الشركات العالمية والإقليمية حول كيفية الاستثمار في الجانب النفطي وميسان كما تعلمون غنية بمكامن وحقول النفط. كم لدينا تفاهمات مع شركات عراقية للاتصالات والوا يز لس حيث قدمت لنا عروض لمشروع اتصالات متطورة يمتد من دولة الكويت إلى العاصمة بغداد مرورا بمحافظة ميسان التي ستتمتع بامتيازات كبيرة من هذا المشروع الذي سيطور الاتصالات في عموم المحافظة.

أما بالنسبة للاستثمارات المحلية فقد حاولنا أكثر من مرة التعاون مع غرفة تجارة العمارة ولكنهم لم يتحركوا لحد الآن ورأس المال المحلي راكد وخامل ولم يحاول أحد استثمار أمواله داخل المحافظة. نحن ندعم أي مستثمر محلي يتقدم بمشروع جديد ومبتكر ولن نتردد بالموافقة عليه بل نحن مستعدون لتقديم كل التسهيلات الممكنة مثل تخصيص قطعة أرض في أحسن موقع يختاره المستثمر لإقامة مشروع مركز تجاري حديث أو فندق سياحي وما إلى ذلك من مشاريع تعود بالنفع عليه وعلى أبناء المحافظة.

❖ما هي أهم المشاريع التي حددتها السياسة العامة للجنة الأعمار والتنمية لعام ٢٠٠٨؟

– أولا أستحصلنا موافقة الحكومة المركزية على تحويل مبلغ ٥١ مليار دينار من تخصيصات ٢٠٠٧ إلى السنة الحالية لغرض أكمال المشاريع المتأخرة أما بخصوص أهم المشاريع الجديدة فهناك مشروع لإنجاز مبنى جامعة ميسان حيث تم أقرار التصاميم الخاصة بها كما هناك مشروع لبناء مستشفى سعة ٤٠٠ سرير شمال المدينة وأيضا مشروع تنفيذ التقاطعات المجسرة وعددها ٣ تقاطعات في مركز المدينة لفك الاختناقات المرورية إضافة لإنشاء جسر الدفاس مع الطريق الحولي الذي يربط طريق بغداد – البصرة خارج الحدود البلدية لمركز المدينة حيث تمت إحالته على أحدى الشركات. وضمن مشاريع الدول المانحة لدينا مشروع بناء معمل إسفلت جديد ومعمل لأكياس النفايات وتبليط عدد من الشوارع في مركز المدينة والأقضية والنواحي مع إنشاء ممر ثانٍ لطريق العمارة- الميمونة كذلك مشروع مد خطوط الطاقة الكهربائية إلى محطة ٤٠٠ kv إضافة لعدد من المشاريع الأخرى.

❖ يشكو أهالي مدينة العمارة من عدم وجود متنزهات لائقة أو مدينة ألعاب؟

– لقد تم تخصيص مبلغ ٥ مليار دينار لإقامة متنزه ومدينة ألعاب حديثة حيث سيتم قلع المنشآت القديمة في متنزه حي الحسين القديم بالكامل وإعادة تصميم المتنزه وبناء مرافق جديدة مع إقامة مدينة ألعاب عصرية داخله تليق بأبناء المحافظة الذين حرموا طويلا من أي متنفس ترفيهي في أيام العطل والأعياد. كما في النية إقامة لوحة إعلانات ضوئية كبيرة في مركز المدينة وقد تم تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دينار لإنجازها هذا العام.

❖ هل هناك من مشاريع طموحة لديكم؟

– نعم. فقد تم الاتفاق مع شركة دار الهندسة للتصاميم في جمهورية مصر لوضع تصاميم لمدينة العمارة الجديدة التي من المؤمل إنشاؤها شمال موقع المدينة الحالي وبالقرب من طريق البتيرة وستكون مساحتها مقاربة لمساحة المدينة الحالية. كما في النية إنشاء (بارك) متعدد الطوابق للسيارات في مركز مدينة العمارة.

❖ ختاما ما هي تصوراتكم لعام ٢٠٠٨؟

– أنه عام الحملة الكبرى لتبليط شوارع المحافظة. عام إنهاء ٩٠ ٪ من مشاريع المجاري. عام أفتتاح محطة ٤٠٠ kv عام إكمال التقاطعات المجسرة. ومبنى جامعة ميسان. وإنجاز ١٦ محطة لتصفية مياه الشرب بطاقة مليون غالون. عام فرز وتوزيع القطع السكنية على المواطنين. أنا متفائل جدا بعام ٢٠٠٨ برغم تشاؤم بعض المواطنين.

* الشركات المتخصصة باعت المقاولات بالباطن إلى مقاولين أدنى وهؤلاء بدورهم باعوها إلى من لا يمتلك الخبرة والآليات
* تأخير قطاع المجاري بسبب قلة خبرة المقاولين
* انشاء مشروع معمل اسفلت جديد ومعمل لأكياس النفايات

٢٠٠٨ عام الحملة الكبرى لتبليط الشوارع وإنجاز ١٦ محطة لتصفية مياه الشرب

بحضور مدراء الدوائر الخدمية

المركز الإعلامي في الديوانية يقيم مؤتمره الصحفي الاول

الديوانية/ باسم الشرقي

أقام المركز الإعلامي التدريبي في الديوانية مؤتمره الصحفي الأول بحضور مدراء الدوائر الخدمية في المحافظة (البلدية و الماء والمجاري) للوقوف على أهم الانجازات التي قدمتها هذه الدوائر خلال عام ٢٠٠٧ وما سيتم انجازه في عام ٢٠٠٨,

ونوقشت في هذا المؤتمر مع مدراء هذه الدوائر أهم المعوقات المصاحبة لعمل المشاريع الخدمية المقدمة للمواطن من قبل هذه الدوائر ومدى إمكانية نجاح المقاولات العملاقة التي توجه لشركات المقاولات وهل أسهمت هذه الإعمال لسد حاجة المواطن.

حضر المؤتمر مدير بلدية الديوانية جواد كاظم ومدير المجاري احمد جساب اضافة الى حضور جعفر الموسوي مسؤول لجنة الخدمات في المجلس البلدي حسين جاسم مسؤول لجنة الأعمار والبناء في مجلس المحافظة.

وقال جواد كاظم مدير بلدية الديوانية مرت مديرية بلدية الديوانية في ظروف وفترة صعبة نتيجة لتردي الوضع الأمني وانطلاق خطط أمنية لفرض القانون في المحافظة.

ولكن برغم الظروف الأمنية التي صاحبت سير العمليات الامنية، فقد قدمت مديريتنا انجازات ومشاريع مهمة، من بينها صب الشوارع بالكونكريت في مناطق حي الوحدة والعروبة الثانية

واكساء مدخل الديوانية – دغارة، اضافة إلى أعمال فرش التراب والحصى في إحياء أم الخيل الثانية والثالثة ومنطقة الصدر الأولى والصدر الثانية).

وأكد كاظم في ما يخص عام ٢٠٠٨ سيكون عام أعمار، وهذا ما سيلمسه المواطن بيده، حيث ستشهد المحافظة تطويراً في جانب الخدمات المقدمة للمواطن من ناحية تبليط الشوارع، كما اننا بدأنا بوضع خطة رفع التجاوزات بالتعاون مع قائمقام الديوانية سلمان هلول).

ومن جانبه، قال احمد جساب ملتات مدير مجاري الديوانية تعتبر منظومة المجاري من المنظومات التي تشكلت منذ فترة طويلة فقد أثرت سياسة النظام السابق بتهميش بعض المناطق من ناحية خدمات المجاري وقدم هذه المنظومة. وبعد سقوط النظام السابق وتشكيل خطة تطوير الأقاليم خطوة ايجابية

في مجال الأعمار وتنمية الأقاليم فقد ترجمت خطواتها وإتباع الخطوات اللازمة بالنهوض بالواقع الخدمي في المحافظة. فخلال الأعوام الأربعة كان هنالك تقدم ملحوظ في مستوى خدمات المجاري فقد ارتفعت نسبة الخدمات من ١٦٪ إلى ٣٠٪ في مركز المدينة كمشاريع معالجة).

وقال ملتات ان هذه النسب "انجاز مهم ومتقدم قياساً لبعض المحافظات المجاورة. فقد يشكو المواطن من عدم لمس مثل هكذا مشاريع التي تقدمها مديريتنا على ارض الواقع فقد أنجزنا خططاً طويلة الأجل في معالجة المشاريع التي تكون لها الأثر البالغ في المستقبل. فقد تم العمل في الخط الناقل بكلفة ١٦ مليون دينار فقد تم انجاز ٥٠ ٪ منه الذي يخدم كل من المناطق في حي الوحدة والصدر الأولى والثانية والعروبة والمتقاعدين وهذا المشروع يقدم الخدمات ل ٤٠٠ ألف نسمة كما في حسابات لعدد السكان ومدة الانجاز ٦ أشهر. إضافة إلى القيام بوضع خطط على مستوى الأقضية والنواحي مثل إل بدير وخدمة قضاء عقك والشنافية والشامية".

وفي هذا السياق، قال جعفر الموسوي مسؤول لجنة الخدمات في المجلس البلدي في الديوانية(إننا نطمح إلى أن يكون قطاع الخدمات يتميز بقفزة نوعية وتقديم الخدمات في مجمل القطاعات لكن هنالك عدداً من المشاكل التي تواجه هذا القطاع منها ارتباط بعض المشاريع المركزية التي تمول من قبل الوزارات المعنية فقد يحدث تلكؤ في المشاريع وعدم المتابعة).

وأضاف الموسوي (ان عدم إدخال الطرق الحديثة في تقديم الخدمات من الآلات ومعدات وخبرات فتية

واستعمال المكننة الحديثة مهم في انجاز المشاريع ضمن المدة المحددة وان بعض الدوائر الخدمية يكون مخصصاتها قليلة ولا تفي بالغرض المطلوب فحصة الوقود مثلا لدائرة المجاري ١٥٠الف لتر تعمل بها الآلات لمدة عشرة أيام في الشهر فقد تضطر لشراء الوقود التجاري وينعكس هذا على الخدمات المقدمة. إضافة إلى أن هناك لجان متابعة مشتركة من قبل مجلس المحافظة والدوائر الخدمية المسؤولة لمتابعة سير الإعمال المناطة إليها).

اجراءات جديدة لمعالجة الخلل في تنفيذ المشاريع في المثنى

السماوة/ عدنان سمير

أكد المهندس هادي جابر معاون محافظ المثنى للشؤون الفنية ان المحافظة أتخذت أجراءات جديدة لمعالجة الخلل الذي حصل في عملية تنفيذ المشاريع وتوزيع التخصيصات خلال الاعوام المنصرمة.

وأضاف جابر لقد تم تبليغ الدوائر بالمبلغ المخصص الآن هو ٧١ مليار دينار كدفعة أولى حيث يبلغ المبلغ الاجمالي حصة المحافظة من وزارة التخطيط والبالغ ١٠٠ مليار. وقد تمت المصادقة على كل المشاريع لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ٧١ مليار ويصل الى أكثر من ١٠٠ مشروع.

وأشار الى ان المبالغ وزعت على الشكل التالي على اساس الدفعة الاولى وهي الكهرباء توزيع ٧ مليارات و٣٠٥ مليون دينار والكهرباء نقل مليار ونصف والماء ٦ مليارات و٥٩٣ مليون دينار والبلديات ١٢ ملياراً و ٦٢٠مليون دينار والمجاري ملياران و ٦٤٠ مليون دينار وجامعة المثنى ٣ مليارات و ٦٥٠ مليون دينار والمعهد التقني ١٥٠ مليون دينار ودائرة الصحة خمسة مليارات والطرق والجسور ٨ مليارات و ٣٥٠ مليون دينار والادارة المحلية مليار و ٩٩٠ مليون دينار وتلفزيون المثنى ١٥٠ مليون دينار والزراعة ٤٠٠ مليون دينار والرياضة والشباب ٩٣٠ مليون دينار والموارد المائية ملياران والتربية ٨ مليارات والاتصالات والبريد ٨٣٠ مليون دينار و الاتصالات الخاصة مليار و ٤٠٠ مليون دينار.

وقال ان المبلغ المتبقي سوف يتم المصادقة عليه من خلال توزيعه على الدوائر و رفعه الى مجلس المحافظة. وقد تم الاعلان على المشاريع وبعد خمسة عشر يوما من نشر الاعلان سوف تقدم العروض وتقوم اللجان بفتح العطاءات وأحالتها الى ان يفتح الصرف من قبل الوزارة.

وحول تلكؤ المشاريع التي احيلت خلال العام المنصرم قال خلال السنوات المنصرمة وتحديداً ابان النظام السابق لم تصل الى المحافظة مبالغ ضخمة لذلك حصل الارباك عند وصول المبالغ وهي كبيرة فضلاً عن قلة الخبرة لدى المعنيين في المحافظة و المقاولين ولكن في هذه السنة ستكون الامور أفضل من عام ٢٠٠٧ جراء توفر الخدمة.

واشار الى ان المشاريع التي نفذت حصلت فيها خروقات وأخطاء ولكنها تشكل نسبة قليلة. وقد لايصل عددها اكثر من اربع بنايات صالحة ولكن الخلل الذي حصل كان في تنفيذ الانهاءات بسبب من ان المقاول قدم عطاء بمبلغ قليل ولحد الان لم تحل هذه المشكلة وسيتم تصليح الاخطاء على حساب المقاول.

وشدد على ان المحافظة حرمت عدد من المقاولين تنفيذ المشاريع ونحن مصرون على عدم اعطائهم اي عمل وسوف نكتب بهم الى وزارة التخطيط ليتم ادخالهم في القائمه السوداء.

وبشأن المبالغ التي صرفت من تخصيصات عام ٢٠٠٧ قال المهندس هادي جابر لقد تم صرف ٢٢ مليار دينار من اصل ٦٦ مليار دينار والمبلغ الباقي موجود لدى وزارة المالية وسيتم تحويلها على شكل امانات ويطلقون لنا الصرف وقد تم التنفيذ ٨٤ مشروعاً في عام ٢٠٠٧ وقد تسلّمت قسماً منها مشيراً الى ان الانجاز الفني كان اكثر من ٥٠ ٪ اما الانجاز المالي فكان ٤٠ ٪.